دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشرط في القرآن
المصدر:	حوليات الجامعة التونسية - تونس
المؤلف الرئيسي:	المسدي، عبدالسلام
مؤلفين آخرين:	الطرابلسي، محمد الهادي، العبيدي، محمد المختار(م. مشارك، عارض)
المجلد/العدد:	ع 20
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الصفحات:	275 - 286
رقم MD:	127588
نوع المحتوى:	عروض كتب
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex, IslamicInfo
مواضيع:	اللسانيات ، عرض وتحليل الكتب ، القرآن الكريم ، النحو العربي ، إعراب القرآن ، النحاة ، التفسير والمفسرون ، القراءات ، الجملة الشرطية ، البنيوية ، السور والآيات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/127588

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الشـــرط في القـــرآن

تأليف : عبد السلام المســدي ومحمد الهــادي الطرابلسي ، الدار العربية للكتـــاب ، تـــونس ، مـــارس 1980 294 صفحة .

تقديم : محمد المختار العبيدي

ألّف عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي كتابا في 294 صفحة سمياه « الشرط في القرآن » وقد دفعهما إلى ذلك ما لاحظاه « من أن نحاة العرب وإن اعتنوا بالتركيب الشرطي فإنّ دراستهم إيّاه تعوزها الدّقة في كثير من المواطن كما تعوزها النظرة الشمولية إطلاقا » (الشرط في القرآن ص 9) واختارا النص القرآني دون غيره « باعتباره أقدم وثيقة مكتوبة تظافرت على تدوينها على الأقل عوامل موضوعية تاريخية عديدة فضلا عن أنه يمثل شهادة حضارية لعلها كانت بنصّها الألسني الشرارة القادحة لنشأة كل العلوم اللغوية في الحضارة الإسلامية (الشرط – ص 11) » .

ولا شك أن هذه الدّراسة – وكل دراسة من هذا القبيل – لا تخلو من صعاب ومزالق لا سيما وأنها تستلزم من صاحبها معرفة إن لم تكن دقيقة فشاملة بمختلف تفاسير القرآن وإلماما صحيحا بما تُعورف على تسميته بالقراءات ،

وهي سبع مشهورة كما هو معلوم . وفي بعض كلام المؤلفيْن ما يوهـم بهذا الإلمـام وتلك المعرفة إذ يقولان : « وقد تختلف القراءات في همـزة « أن » فيجعلها قارىء مصدرية ويجعلها آخر شرطية » كما في : (أفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذكرَ صفحًا إن كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِيـنَ) قرأها حفص عن عاصم بفتح الهمزة بينما قرأها نافع وحمزة والكسائي بالكسر (ص ص 11 — 12) وقد إعتمدا في عملهما المصحف الموافق لرواية حفص لقراءة عاصم وذكرَا أنهما تقيّدا بنصه الحرفي (ص 12) وقالا بالحرف الواحد : « وأعرضنا عن مختلف الإحتمالات (كذا) التي يتأولها القراء الآخرون » (ص 12) وهذا كلام غاية في الغرابة واللبس ، فهل اعتبر المؤلفان قراءة عاصم هي الأصل والقراءات السّت الباقيـة أو التّسـع إذا أخذنا بالروايـة التي تقـول إنها عشـر هي مجرد إحتمالات تأوّلها القرّاء ؟ ألم ينزل القرآن بسبعة أحرف ؟ وهب كلام المؤلفيْن صحيحا فلماذا يحتجّان من حين لاخر بقراءات حمزة والكسائي والمكي نقلا عن البيضاوي ؟ وما موقفهما من قراءة نافع — المشهورة عندنا في تونس — وهو الذي روى عنه كل من ورش وقالون ؟

وجاء بعد هذا الكلام الوارد في مقدمة المؤلفيْن تمهيد تحدثا فيه عن مكانة الشرط في كتب النحاة القدامى والمحدثين ورأيا أن الشرط لم يَحْظ بمصطلح واحد يتّفق عليه جميع النحاة فهو « الشرط » بصورة عامة عند ابن يعيش وهو « الجملة الشرطية » عند الزمخشري في صدد حديثه عن أصناف الجمل، واصطلح الأنباري على تسميته بـ« الشرط والجزاء » باعتبار شطريه الإثنين ، وانعكس هذا التذبذب في المصطلح على الدراسات اللغوية الحديثة (ص 16) ولم يركن النحاة المحدثون إلى مصطلح واحد من المصطلحات المذكورة إلاّ بعد زيادة وتعديل : فقد اقرّ مؤلفو كتاب « النحو العربـي من خلال النصوص لتلامذة السنة الثالثة من التعليم الثانوي » (عبد الوهاب بكير وعبد القادر المهيري والتهامي نقرة وعبد الله بن علية) العبارة التي كان استعملها الزمخشري من قبل الجملة

الشرطية مع نعتها بالتلازمية لتلازم جملتي الشرط والجواب وأبدل ريمون طحان (الألسنية العربيـة دار الكتـاب العربـي ، بيروت 1972) لفـظ الجـزاء الوارد في مصطلح الأنباري (الشرط والجزاء) بلفظ الجواب فقال « الشرط والجواب » واعتبر جملة الشرط « ذات شقين » وفي ذلك تأكيد على تلازم جملتي الشرط والجواب واكتفى مهدي المخزومي في حديثه عن هذا البـاب بمصطلـح « جملـة الشـرط » . ويـرى المؤلفـان أن أشمـلَ هذه المصطلحـات وأكثرها اداء للمعنى هو « الجملة الشرطية » إلاّ أن هذا المصطلح لم يُغنهما رغم ركونهما إليه — عن استنباط مصطلح مركب من كلمتين وهو « التركيب الشرطي » (أنظر : الشرط في القرآن ص 17) ولكن يبدو أنّهما لم يرضيا كل الرّضى عمّا استنبطا فأعرضا عنه واثرا التوفيق بين ثلاثة مصطلحات أو أربعة ممّا ذكرنا . يقول المؤلفان في هذا الصدد :

« يمكن أن نصطلح على هذا الباب بقولنا « التركيب الشرطي » مع الإبقاء على المصطلحيـن الداليـن على جزئيـة الشـرط والجـواب ويمكـن أن نحتفظ بمصطلح « الجملة الشرطية » على أن ندقّق مدلول لفظ جملة » (ص 17) . ففي هذا التعريف نجد مصطلح جملة شرطية الذي وجدناه سابقا عند الزمخشري وأخذه عنه مؤلفو « النحو العربـي » ونجد لفظ شرط وجواب وهو ما وجدناه عند ريمون طحان وقد نقله هو بدوره عن الأنباري مع تعويض لفظ جزاء بلفظ جواب .

ووقف المؤلفان عند اختلاف النحاة في تعريف الجملة الشرطية واستعرضا مختلف تعاريفهم ولم يركنا إلى واحد منها مثلما فعلا في شأن « المصطلح » وانتهيا من كل ذلك إلى تعريف هو :

« إن التركيب الشرطي وحدة نحويّة تحمل قضيةً تنحلّ إلى طرفين ثانيهما معلق بمقدمة يتضمّنها الأول والعامل الذي تنعقد به القضية قد يكون لفظا صريحا وهو الأداة وقد يكون مظهرا نحويا في صلب التركيب وهو سياق

الطلب » (ص 23) وهو تعريف وإن بدا مشتملا على عناصر التركيب الشرطي جميعها (أداة وجملة شرط وجملة جواب الشرط) فإنّه لا يخلو من تعقيد ، ذلك أن بعض المصطلحات المستعملة في هذا التعريف هي الأخرى مصطلحات تحتاج إلى توضيح . فما المقصود « بوحدة نحوية » وماذا يفيد مصطلح المناطقة هنا « قضيّة » ؟ أليس في تعريف مؤلفي كتاب « في النحو العربي » لجملة الشرط — وهو ما سنذكره — من وضوح الكلام واستقامة المعنى ما يكفي عن استنباط التعاريف . تقول لجنة التأليف المذكورة في تعريف الجملة الشرطية : « هي جملة مركبة تشتمل على جملتين متلازمتين مسبوقتين بأداة شرط لا يتم معنى أولاهما إلا بالثانية » (الشرط في القرآن ص 22) .

وبعد التمهيد عقد المؤلفان فصلين خصّصا أولهما لدراسة مظاهر بنية التركيب الشرطي إنطلاقا من نظريات النحاة العرب « كما تبلورت خاصة عند ابن يعيش في « شرح المفصل » وابن هشام في « مغني اللبيب » (ص ص 12 — 13) وباستقراء النص القرآني المعتمد . أما الفصل الثاني فقد خصّصاه للدراسة الوظائفية ويرى المؤلفان أنه جانب يمكن إعتباره مستحدثا بالنسبة إلى تراث العرب النحوي (أنظر ص 13) .

القسم الأول : الدراسة البنيوية :

استغرق هذا القسم مائة صفحة تناول فيه المؤلفان أدوات الشرط وهي : إن (ص ص 27 — 46) من (ص ص 47 — 54) لو (ص ص 55 — 67) إذا (ص ص 68 — 79) لولا (80 — 88) التراكيب الطلبية وهي تراكيب تفتقر لأداة الشرط وليست الألفاظ إلا « مظاهر نحوية » (أنظر ص 89 وص 90) ما (ص ص 91 — 98) إمّا ، إن ما (ص ص 99 — 108) أنّى (ص ص 109 — 110) أي أيًّا مَا (ص ص 111 — 113) حيثما (ص ص 114 — 115) مهما (ص 116) .

ويستخلص المؤلفان أن القرآن إحتوى على 14 أداة من أدوات الشرط وردت فيه بنسب متفاوتة جدّا ويريان أن مجموعة من الأدوات التي تذكرها كتب النحو ويقرّها الإستعمال لم يذكرها القرآن وجزَمَا بذلك قائليْن : « لم تستعمل في النص القرآني البتّة » (ص 117) ويذكران من بينها « أيّان » و« متى » في حين أن « أيان » وردت في القرآن في قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) 42/79 ــ 43 ووردت متى في قوله تعالى : (مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلا إِن نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ) 214/2 وفي قوله : (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) 48/36 . على أنّا لا نرى شرطا في هذه الآيات الثلاث التي ذكرناها وإنّما أفادت الأداتان الإستفهام عن الزمان فقط . فأيان تكون شرطية فتجزم فعلين كأن نقول : أيّان تقمْ أقُمْ ومتى هي أيضا إستفهامية في الآيتين وتتمحّض للشرط فتجزم فعلين .

إلى جانب ذكر الأدوات في الكتاب نعثر على جداول جدّ هامة تناول فيها صاحباها بالدرس عناصر الجملة الشرطية فضبطا نوعي جملة الشرط وجملة جواب الشرط مثلما وردت في القرآن . وقد لا يذكر من الجملة الشرطية إلا عنصران إثنان : الأداة والشرط فسمياها الجملة الشرطية المختزلة (أنظر ص 40) أما إذا تقدّم جواب الشرط على الشرط فالترتيب عندهما « عكسي » (أنظر ص 38) .

القسم الثاني : الدراسة الوظائفيّة :

وقد خصّاها بـ 52 صفحة تحدثا فيها عن مختلف الوظائف التي تفيدها الجملة الشرطية ومهّدا لذلك باستعراض بعض المسائل الألسنية المعاصرة واضطرا ــ وقد صرّحا بذلك في المقدمة ــ « إلى تمهيدات نظرية وإلى استطرادات تعريفية تتعلق ببعض النظريات الألسنية المعاصرة » (ص 13)

وتوصلا إلى أمور هامة في هذا المضمار ووجدا لجميع الجمل الشرطية وظائف منها الإستئناف ومقول القول وجواب النداء والمفعول به والخبر وجواب الشرط وصلة الموصول والحال والتفسير وجواب القسم والتعليل والنعت وجواب الظرف . وهذه إستنتاجات هامة لم تبرز في دراسات السابقين للقرآن ولا ندري إن كان المؤلفان قد استوفيا جميع الوظائف التي يدل عليها الشرط أم أنهما اكتفيا بالوظائف الأكثر تواترا واستغنيا عمّا سواها .

ويأتي بعد هذين القسمين ثبت للآيات القرآنية التي تحتوي على الشرط وقد حرص المؤلفان على ذكرها جميعا . وكان يمكن أن يُعدّ هذا الثبت مرجعا هاما يرجع إليه طالب العلم لمعرفة الشرط في القرآن لولا الأخطاء التي تسربت إليه وهي لا تحصى ولا تعدّ أفسدت في الكثير من الأحيان معاني الآيات . وهي أخطاءٌ ، مصحف دار المعارف بمصر منها براء (وهو المصحف المعتمد) وليست هي — كما سنبيّن ذلك — أخطاء مطبعية : فترقيم السور مضطرب وترقيم الآيات مضطرب والنص نفسه فيه تحريف . وسنحاول فيما يلي إبراز هذه الأخطاء حتى يسلم النص القراني من التحريف وترتيب السور والآيات من الاضطراب وحتّى ننبّه المؤلفين إلى هذه الأخطاء فلا يقعا فيها إذا ما أعادا طبع الكتاب ثانية .

وسَنَذْكُرُ نصّ الآية كما ورد في ثبت المؤلفين ثم رقم السورة ورقم الآية كما هو عندهما ثم رقم الصفحة في الثبت ثم نذكر الصواب : (وقد اعتمدنا نحن أيضا مصحف عاصم الذي روى عنه حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي ، وهو نفس المصحف الذي اعتمده المؤلفان) .

— يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكم وَاشكرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَاهُ تَعْبُدُونَ 173/2 ص 183 والصحيح 172/2 .

— وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكم وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قبلِهِ لمنَ الظّالمين 198/2 ص 183 وفي القران : لَمِنَ الضَّالِّينَ .

– وَإنْ تَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاً من سَعَتِهِ 130/4 ص 191 وفي القرآن وإن يَتَفَرَّقَا .

– قَالُوا اتَّقُوا اللَّهَ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ 112/5 ص 194 وفي القرآن قَالَ

– وَإنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عشْرَونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مائَتَيْنِ 65/8 ص 198 حرف الواو زائد

– وَإنْ نَكَثُوا أيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهم وَطَعَنُوا فِي دِينِهِمْ ... 12/9 ص 199 وفي القرآن فِي دِينِكمْ

– وَإنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فلا رَادَّ لِفَضْلِهِ ، وَإنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إلاَّ هُوَ 107/10 ص 201 وفي القرآن وإن يمسسك الله بضُرٍّ فلا كَاشِفَ لَهُ إلاَّ هُوَ وَإنْ يُرِدْكَ ....

– وَلَئِنْ قُلْتَ إنَّكُمْ مُبْعَثُونَ من بَعْدِ الموْتِ 7/11 ص 202 وفي القرآن إنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ

– يَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرَنِي مِنَ اللَّهِ إنْ طَرَدْتُهُمْ 30/11 ص 202 وفي القرآن ويا قوم

– قالت ... وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا امرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ من الصَّاغِرِين 35/12 ص 203 والصحيح 32/12

– قال رَبِّ السِّجنُ أحبُّ إليَّ ... 32/12 ص 204 والصحيح 33/12

– الزَّانِي وَالزَّانيةُ فَاجْلِدُوا ... إنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بالله وَبَاليوْمِ الآخر 2/24 ص 208 وفي القرآن وَاليَوْمِ الآخر فالباء زائدة

– وَإنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ منَ السَّمَاءِ آيَةً 4/26 ص 209 وفي القرآن إنْ نشأ فالواو زائدة

ـ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لفرعونَ إنَّ لَنَا لأجْرًا إنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ 41/26 ص 210 وفي القرآن أإنَّ لَنَا ... وهو استفهام لا تأكيد

ـ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَ كُنَّا مَعَكُمْ 10/29 ص 211 وفي القرآن إنَّا كُنَّا مَعَكُمْ

ـ وَإنْ تُطِيعُوا اللَّهُ وَرَسُولَهُ لاَ يَلِتْكُمْ منْ أعْمَالِكُمْ شَيْئًا 14/29 ص 211 والصحيح 14/49

ـ وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضَ ... 61/29 ص 211 وفي القرآن وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ

ـ يَا أيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لأزْوَاجِكَ إنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدنيا ... 24/33 ص 212 والصحيح 28/33

ـ إنْ تُبْدُوا شَيْئًا أوْ تُخْفُوه فَإنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شيءٍ عليما 51/33 ص 213 والصحيح 54/33

ـ وَإنْ اهْتَدَيتُ فِيمَا يُوحي إلَيَّ رَبِّي 50/34 ص 213 وفي القرآن فَبِمَا

ـ إنَّ اللَّهَ يُمْسِكِ السَّمَاوَاتِ والأرْضَ أن تَزُولا وَلَئِنْ زَلَتَا 41/35 ص 213 وفي القران ولئِنْ زَالَتَا

ـ فَإنْ أعْرَضُوا فَمَا أرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا 28/42 ص 215 والصحيح 48/42

ـ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرَامَ .... لاَ تَخَافُوا 27/48 ص 217 وفي القران لاَ تَخَافُونَ

ـ فَإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تُرْجِعُوهُنَّ إلَى الجُفَّارِ 10/60 ص 219 وهذا خطأ مطبعي واضح في لفظ الجفّار وفي الأصل الكفّار

ـ فَمَنْ شربَ منه فليس مني 248/2 ص 223 والصحيح 249/2

ـ وَمَنْ يكفرْ بآيَاتِ اللَّه فإنّ الله سَرِيعُ الحسابِ 119/3 ص 223 والصحيح 19/3

ـ فَمَنِ اتَّبَعَ رضوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسُخْطٍ مِنَ اللَّهِ 162/3 ص 224 وفي القرآن أفَمَنْ وهو استفهام

ـ وَمَنْ يُقَاتِلْ في سَبِيلِ الله فَيقتلْ أوْ يُغلبْ فسوْفَ نُؤْتِيهِ أجْرًا عَظِيمًا 74/4 ص 225 وفي القرآن فسوف نؤتيه ذلك أن فعل جملة جواب الشرط إذا ما فُصل بينه وبين فعل جملة الشرط بحرف الإستقبال س أو سوف فالجزم فيه يسقط

ـ وما شاء فليكفرْ 29/18 ص 231 وفي القران وَمَنْ

ـ ومن جاء بالسَّيِّئَةِ فكتبت وجوههم في النار 90/27 ص 234 وفي القرآن فَكُبَّتْ

ـ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى مِنَ الذينَ عَمِلوا السّيئات 84/28 ص 234 وفي القران فَلاَ يُجْزَى الذينَ . فـ« من » الثانية زائدة

ـ وَمَنْ يُضْلِلِ فَمَا لَهُ من هَادٍ 33/40 ص 235 وفي القرآن ومن يُضْلِلِ اللَّهُ

ـ وَمَنْ أوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهَ فَسَنُؤْتِيهِ أجْرًا عَظِيمًا 10/48 ص 236 وفي القران فَسَنُؤْتِيهِ

ـ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإنَّ اللَّهَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ 24/57 وفي القران فإن اللَّهَ هُوَ ...

ـ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فيه إختلافًا كبِيرًا 82/4 ص 240 وفي القران إختلافا كثيرا

– يَا أيُّهَا الذِينَ امَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بالقسط شُهَدَاءَ لِلَّهِ على أنْفُسِكُم 135/4 ص 241 وفي القران وَلَوْ عَلَى أنْفُسِكُم

– وَلَوْ سَمِعَهُم لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ 23/8 ص 243 وفي القرآن وَلَوْ أسْمَعَهُمْ

– وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لأخْلَفْتُمْ فِي المِيعَادِ 42/8 ص 243 وفي القرآن لاخْتَلَفْتُمْ

– وَلَوْ أرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ 42/8 ص 243 والصحيح 43/8

– وَلَوْ تَرَى إذْ تَوَفَّى الذِينَ كَفَرُوا الملائكة 50/8 ص 243 وفي القرآن إذْ يَتَوَفَّى

– لَرَ يَجِدُونَ مَلْجَأ أوْ مَغَارَات أوْ مُدْخَلاً لَوَلَّوْا إليه وهم يَجْمَعُونَ 57/9 ص 244 وفي القرآن وَهُمْ يَجْمَحُونَ

– أفَأنْتَ تَهْدِي العُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لاَ يُبْصِرُونَ 42/10 ص 244 والصحيح 43/10

– وَالذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ من بَعْدِمَا ظَلَّوا 41/16 ص 245 وفي القرآن مِنْ بَعْدِمَا ظُلِمُوا

– قُلْ لَوْ كَانَ البَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لنفذ البحر قبل أن تنفذ كَلِمَاتُ رَبِّي 109/18 ص 246 والصحيح : قُلْ لَوْ كَانَ البحر ... لَنَفِدَ . فقد تكرر في الآية الموجودة في الثبت « لنفذ » (كذا) مرتين والفرق جلي بين النفاذ والنفاد . وجميع القراء متفقون على أن الفعل هو نفد لا نفذ يقول البيضاوي : (« لنفد البحر » لَنَفِدَ جِنْسُ البحر بِأسره لأنَّ كل جسم مُتَنَاهٍ . « قبل أن تنفد كلماتُ رَبِي » فإنها غيرُ متناهية لا تنفد كعلمه وقرأ حمزة والكسائي بالياء) (أنوار التنزيل وأسرار التأويل ج 237/3 مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت بدون تاريخ)

– قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَى مما وجدتُم عليه آباءَكُم 24/43 ص 250 وفي القرآن قالَ

– وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لانْتَصَرَ مِنْهُمْ 7/47 ص 250 والصحيح 4/47

– وَالذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم ذَكَرُوا اللَّهَ 153/3 ص 253 والصحيح 135/3

– وَقَدْ نزَّلَ عليكم في الكتاب أن إذا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ... 104/4 ص 254 والصحيح 140/4

– وَإِذَا رَآكَ الذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُوكَ إِلاَّ هُزُوًا 36/21 ص 257 وفي القرآن إن يَتَّخِذُونَكَ

– إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَرَاهَا 39/24 ص 257 والصحيح 40/24

– قَالَ الذين لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ 118/2 ص 261 وفي القرآن وقال

– وَقَالُوا الحَمْدُ لِلَّهِ الذِي هَدَانَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِي لَوْلاَ أَنْ هدانا اللَّهُ 43/7 وفي القرآن الحمد لله الذي هدانا لِهَذَا

– فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ 122/7 ص 262 والصحيح 122/9

– لَوْلاَ أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بنا وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُصْلِحُ الكَافِرُونَ 82/28 ص 265 وفي القرآن لاَ يُفْلِحُ

– ثُمَّ ادْعُوهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا 260/2 ص 267 وفي القرآن ثمَّ ادْعُهُنَّ

– قَالَ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي 31/3 ص 267 وفي القرآن قُلْ

ـ قل لِعِبَادِيَ الذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ 13/14 ص 268 والصحيح 31/14

ـ يَا قَوْمَنَا أجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ 39/46 ص 271 والصحيح 31/46

ـ فَذَرُوهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا 42/70 ص 272 وفي القرآن فَذَرْهُمْ

ـ فَمَا أوتِيتُمْ منْ شَيْءٍ فمتَاعُ الحيَاةِ الدُّنْيَا 35/42 ص 274 والصحيح 36/42

ـ قُلِ ادْعُوا اللَّه وادْعُوا الرحمانَ أيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسْمَاءُ الحُسْنَى 110/17 ص 276 وفي القرآن قُل ادْعوا الله أو ادْعُوا ...

ـ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أيًّا مَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتَ 28/28 ص 276 وفي القرآن أيَّمَا

ـ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فما نَحْنُ لك بمؤمنين 132/7 ص 277 وفي القرآن مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ .

هذه جملة من الأخطاء الواردة في النص القرآني وفي ترقيم السور والآيات رأينا من الواجب التنبيه إليها خاصة وأنّها غيّرت الكثير من معاني الآيات وقد جاء على إثرها ـ وهو أمر طبيعي ـ تشويش واضطراب في أرقام السور والآيات الواردة في الثبت الثاني وهو الثبت الوظائفي . وكنّا وددْنا لو أن المؤلفين لم يتسرّعا كل هذا التسرع والتزما الحذر في نقل النص القرآني خاصة وأن العمل الذي قاما به طريف لم يسبقهما إليه أحد وسيظل مرجعًا أساسيا في موضوع الشرط بعد إعادة النظر فيه وإصلاحه .

محمد المختار العبيدي